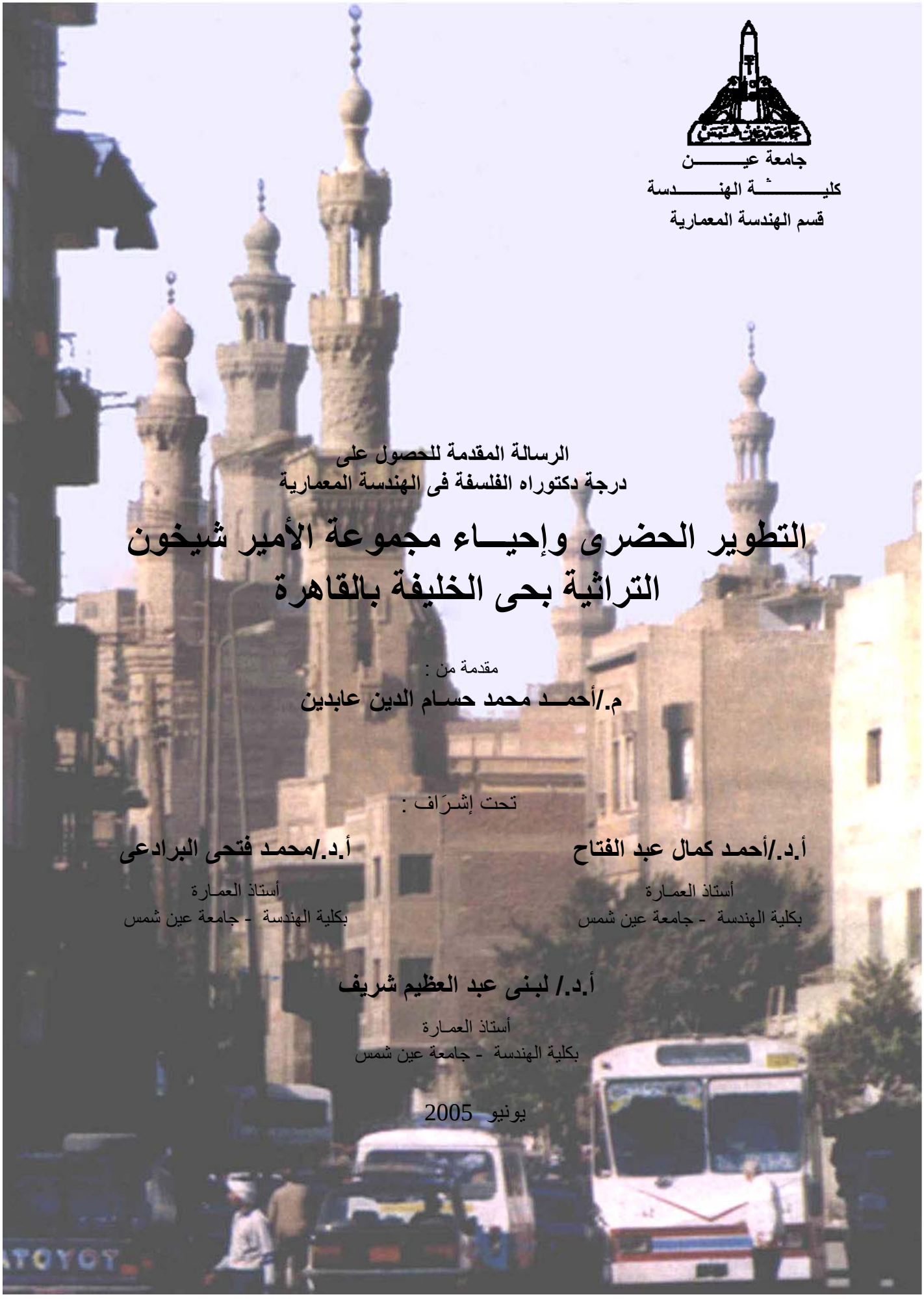

جامعة عيـــــن

كليـــــــة الهنـــــدسة

قسم الهندسة المعمارية

الرسالة المقدمة للحصول على
درجة دكتوراه الفلسفة فى الهندسة المعمارية

التطوير الحضرى وإحيـــاء مجموعة الأمير شيخون التراثية بحى الخليفة بالقاهرة

مقدمة من :

م./أحمـــد محمد حسـام الدين عابدين

تحت إشـرَاف :

أ.د./أحمـد كمال عبد الفتاح

أستاذ العمـارة

بكلية الهندسة - جامعة عين شمس

أ.د./محمـد فتحى البرادعى

أستاذ العمـارة

بكلية الهندسة - جامعة عين شمس

أ.د./ لبـنى عبد العظيم شريف

أستاذ العمـارة

بكلية الهندسة - جامعة عين شمس

يونيو 2005

جـامعة عيـــــن شمس
كـلـيـــــــة
الهنـــــــدسة
قسم الهنـدسة المعمارية

الرسالة المقدمة للحصول على
درجة دكتوراه الفلسفة فى الهندسة المعمارية

التطوير الحضرى وإحيـــاء مجموعة الأمير شيخون التراثية
بحى الخليفة بالقاهرة

مقدمة من المـهندس المعمـــارى

أحمـــد محمد حسـام الدين عابدين

تحت أشـرَاف :

أ.د./أحمـد كمال عبد الفتاح
أستاذ العمـارة
بكلية الهندسة - جامعة عين شمس

أ.د./محمـد فتحى البرادعى
أستاذ ورئيس قسم العمـارة
بكلية الهندسة - جامعة عين شمس

أ.م.د./ لبـنى عبد العظيم شريف
أستاذ مسـاعد العمـارة
بكلية الهندسة - جامعة عين شمس

أبـــريل 2003

جامعة عيـــــن
كليـــــــــة الهنـــــدسة
قسم الهندسة المعمارية

الرسالة المقدمة للحصول على
درجة دكتوراه الفلسفة فى الهندسة المعمارية

التطوير الحضرى وإحيـــاء مجموعة الأمير شيخون التراثية بحى الخليفة بالقاهرة

مقدمة من :
م./أحمـــد محمد حسـام الدين عابدين

تحت إشـرَاف :

أ.د./أحمـد كمال عبد الفتاح
أستاذ العمـارة
بكلية الهندسة - جامعة عين شمس

أ.د./محمـد فتحى البرادعى
أستاذ العمـارة
بكلية الهندسة - جامعة عين شمس

أ.د./ لبـنى عبد العظيم شريف
أستاذ العمـارة
بكلية الهندسة - جامعة عين شمس

يونيو 2005

جـامعة عيـــــــــن
شمـــــس
كـــليـــــــــة

رسالة دكتوراه الفلسفة فى الهندسة المعمارية

مقدمة من الطالب :أحمـــد محمد حسـام الدين عابدين بكير
عنوان الرســـــــالة :التطوير الحضرى وإحيـــاء مجموعة الأمير شيخون التراثية بحى الخليفة بالقاهرة

لجنة التحكيم:

1- **الأستاذ الدكتور/ محمد طلعت الدالـــى** أستاذ ورئيس قسم العمـارة كليـة الفنـون الجميلة – جامعة حلوان

2- **الأستاذ الدكتور/ على فتحـــــى عيـــــد** أستاذ ورئيس قسم العمـارة كليـة الهندسـة – جامعة عين شمس

3- **الأستاذ الدكتور/ محمد فتحى البرادعى** أستاذ العمـارة بكليـة الهندسـة – جامعـة عين شمس - ومحافظ دمياط
(هيئة الأشراف)

4- **الأستاذ الدكتور/ لبنى عبد العظيم شريف** أستاذ العمـارة بكليـة الهندسـة – جامعـة عين شمس
(هيئة الأشراف)

تاريخ البحـــــــــث: / / 2005

الدراسات العليا

ختم الإجازة:

أجيزت الرسالة بتاريخ:
/ / 200

موافقة مجلس الكلية:
/ / 20 0

موافقة مجلس الجامعة:
/ / 20 0

شكر وتقدير

بسم الله الرحمن الرحيم

(سبحانك ربنا لا علم لنا إلا ما علمتنا إنك أنت العليم الحكيم)

صدق الله العظيم

شكراً لله عز وجل الذى أعان الباحث وذلل جميع الصعاب حتى أتم هذا البحث وأخرجه إلى حيز الوجود:

- وأتوجه بخالص الشكر إلى هيئة الأشراف لما أبدته من توجيهات وإرشادات قيمة أفادت البحث وأخص بالشكر أستاذى الفاضل الأستاذ الدكتور/**أحمد كمال عبد الفتاح (رحمه الله)** لما غرسه فى نفسى من قيم احترام وحب التراث وأتباع المنهج العلمى فى البحث.
- كما أتوجه بالشكر للأستاذ الدكتور / **محمد فتحى البرادعى** لتعاونه الكبير فى تذليل الصعاب وإتاحة الوقت الكافى للعمل فى هذا البحث ولما أبداه من ملاحظات وإرشادات أفادت البحث والباحث.
- وأخص بالشكر السيدة الفاضلة الأستاذة الدكتورة / **لبنى عبد العظيم شريف** لتعاونها الكبير فى تذليل العقبات وإتاحة الوقت الكافى للعمل به حتى تم بحمد الله، وما قامت به من تدقيق علمى ولغوى ، وما أبدته من توجيهات وإرشادات قيمة أفادت البحث والباحث.

وأخص بالشكر الأستاذ الدكتور/ **حسن فهمى إمام** رئيس مركز هندسة الآثار (سابقاً)- جامعة القاهرة لما قدمه من مساعدات ومعلومات أفادت وأظهرت هذا لبحث.

وأتوجه بالشكر أيضاً **لمهندسى قسم التخطيط بوزارة الإسكان** لما قدموه من معلومات وإتاحة الفرصة للإطلاع على البحوث والدراسات التى أفادت وساعدت على أكمال هذا البحث.

وأتوجه بالشكر أيضاً **لمهندسى مركز تسجيل الآثار بالزمالك** لما قدموه من خرائط ورسومات ساعدت فى التدقيق والتصحيح ومراجعة الرسومات بالبحث.

وكذلك السادة المهندسين م./ **نبيل عبد السميع** مدير الإدارة الهندسية بالمجلس الأعلى للآثار، م./ **عبد الله العطار** رئيس قطاع الآثار الإسلامية والقبطية بالمجلس الأعلى للآثار لما قدماه من معلومات وخرائط وإرشادات لمصادر ومراجع أفادت فى أخراج هذا البحث.

وأخص بالشكر مهندسى قسم الآثار بأوراسكوم – م. **فوزى فهمى**، م. **هانى شفيق** لما قدموه من مساعدات ومعلومات أفادت وأظهرت هذا لبحث.

وأتوجه بالشكر لكل من ساعد مساعدة فعالة أسهمت فى أخراج هذا البحث إلى حيز الوجود

"أسأل الله أن يجعل ذلك العمل نافعاً متقبلاً وعلى الله قصد السبيل"

القاهرة فى: / / 20 05

الباحث:

م./أحمد محمد حسام الدين عابدين بكير

تعريف بالباحث:

المهندس/ أحمد محمد حسام الدين عابدين حصل على ماجستير هندسة معمارية- كلية الهندسة – جامعة عين شمس/ سبتمبر 1995م، وبكالوريوس هندسة معمارية - كلية الهندسة – جامعة عين شمس/ يونيو 1982م.

- عمل فى مجال التنفيذ والتصميم والأشراف على التنفيذ وقام بتصميم العديد من المبانى السكنية والإدارية والتجارية والتعليمية من خلال المكاتب الاستشارية.
- قام بالتصميم والأشراف على تنفيذ العديد من المشروعات العسكرية الإدارية بالحرس الوطنى والقصور والمستشفيات والمبانى الدينية (كالمساجد ومقار جماعات تحفيظ القرآن لوزارة الأوقاف) بالمملكة العربية السعودية فى الفترة 1989/85م.
- قام بالعديد من الدراسات الأثرية أهمها الدراسة التاريخية والتوثيق الأثرى والتحليل الهندسى التاريخى لسور وبوابات القاهرة الشمالية (باب النصر وباب الفتوح) بمشروع ترميم بوابات القاهرة الشمالية - ملك جهاز تجديد وإحياء القاهرة الفاطمية التابع لوزارة الأسكان والتعمير، من خلال وحدة الترميم ، بالمقاولين العرب - فى الفترة: من 1996/5 إلى 1997/5 م.
- قام بالرسومات التنفيذية والأشراف على التنفيذ لبعض المبانى الكبرى بالقاهرة منذ عام 1989 وحتى الآن من خلال مكتب أ.د./فاروق الجوهرى كمجمع أبراج وزارتى المالية والتجارة الخارجية – مدينة نصر ، ومجمع كليات طب الأسنان والصيدلة والحاسبات والمعلومات – جامعة عين شمس - بالعباسية.

إقرار

هذه الرسالة مقدمة إلى كلية الهندسة جامعة عين شمس للحصول على درجة دكتوراه الفلسفة فى الهندسة المعمارية.

إن العمل الذى يحتويه قد تم إجراؤه بمعرفة الباحث فى قسم الهندسة المعمارية بكلية الهندسة – جامعة عين شمس فى الفترة ما بين (1996- 2005).

هذا ولم يقدم جزء من هذا البحث لنيل أى مؤهل أو درجة علمية بأى معهد أو كلية أخرى.

م. أحمد محمد حسام الدين عابدين بكير

جميـع حقـوق الطبـع والتـأليف محفوظـة لـدى الباحث ولا يحق طبع أو تصوير أو إعادة نسخ أو توزيـع أى جـزء مـن هـذا البحـث دون أذن كتابى مسبق من الباحث.

**تـم إيـداع هـذا البحـث بالهيئـة العامـة لـدار الكتـــب والوثـــائق القوميـــة تحـــت رقـــم ..... بتاريخ / / 2005م.

⁕ الجزء الأول (الدراسة النظرية):

1- الباب الأول (المقدمة):

(1/1) تمهيد.

(2/1) اهتمام المنظمات العالمية والمحلية بالآثار والمناطق التاريخية بالقاهرة فى أواخر القرن العشرين (العقدين الآخرين).

(3/1) تعريف المشكلات (المناطق التاريخية بالقاهرة والتطبيق على منطقة الدراسة).

(4/1) تحديد نقطة البحث وموضوع الدراسة.

(5/1) أهداف الدراسة.

(6/1) حقائق وأسباب اختيار الموقع.

(7/1) منهج البحث.

2- الباب الثانى (طرق التطوير والتعامل مع المناطق التاريخية والتجارب السابقة فى مجال الحفاظ الأثرى):

(1/2) علاقة الكل والجزء - العلاقة البصرية والمحورية.

(2/2) سياسة وبرنامج العمل للحفاظ والإحياء بالمناطق التاريخية:

(1/2/2) تصنيف وتحديد المراكز الحضرية التاريخية (مناطق الحفاظ الأثرى).

(2/2/2) سن القوانين والتشريعات.

(3/2/2) عمليات المسح والتحليل.(Survey & Analysis) وتسجيل وتحديد المنطقة

(4/2/2) تحديد الميكانيكية والعوامل الموجهة لبرنامج الحفاظ على المبانى المصنفة.

(5/2/2) متابعة واستمرارية برنامج الحفاظ

(3/2) أساليب ومناهج التعامل مع المناطق الأثرية.

(4/2) دراسات من التجارب السابقة فى مجال الحفاظ والإحياء.

أولاً: من التجارب العالمية فى مجال الحفاظ والإحياء:

(1/4/2) الحفاظ على شبه الجزيرة التاريخية بتركيا.

(2/4/2) الحفاظ على وإعادة تطوير منطقتى الكيلانى (ميدان باب الشيخ- محلة) والكاظيمية ببغداد [بالعراق].

(3/4/2) إعادة التطوير والموائمة فى مضمون حضرى تاريخى لمنطقة باب الفرج – بحلب.

ثانياً: من التجارب المحلية فى مجال الحفاظ والإحياء:

(4/4/2) الحفاظ العمرانى وتنمية المنطقة التاريخية بحى الدرب الأحمر.

(5/4/2) تطوير وتنمية منطقة الدرب الأصفر.

(5/2) جدول مقارنة لأمثلة الحفاظ والإحياء.

(6/2) النتائج التحليلية للدراسة النظرية.

❋ الجزء الأول (الدراسة النظرية):

1- الباب الأول (المقدمة):

1/ 1- تمهيد:

تعرضت المناطق التاريخية خلال القرن التاسع عشر لمرحلة من الإهمال والهجرة بعد الامتدادات العمرانية والتى بدأها محمد على وأخذت ذروتها فى عصر إسماعيل الخديوى فهجرها علية القوم من الوجهاء والمشايخ والتجار إلى المناطق الجديدة فى الغرب والشمال وتبع ذلك انتقال المركز التجارى للمدينة وبقى السكان محدودى الدخل يعيشون من الصناعات الحرفية فى الخانات والوكالات، كما تُركت القصور والبيوت الأثرية الجميلة تتداعى وتتدهور بالإهمال وتعديات الزمن، كما أدى ذلك إلى الإهمال الكامل من السلطات الإدارية واستبعدت دائما هذه المناطق من أولويات مشروعات صيانة المرافق مما هدد الكثير من الآثار بالأنهيار والسقوط.[1]

وتتميز مصر بثرائها التراثى للعديد من العصور التاريخية المتتابعة والتى يشيد بها العالم كله وبعراقتها. وعلى الرغم من أن الموارد الاقتصادية للأبنية الأثرية تعتبر كنوزاً إذا أُحسِن استغلالها إلا أنها فى مصر قليلة من أجمالى تلك الأبنية وعائدها الأقتصادى لا يكاد يغطى تكاليف الصيانة لها ويرجع ذلك لعدة عوامل أهمها:

1- عدم الاستغلال الأمثل للعديد من المبانى ذات القيمة المعمارية والحضارية والذى أدى إلى تعرض الكثير من تلك المبانى للتلف والانهيارات وبالتالى لفقدان مصر للعديد من هذه الأبنية.
2- عدم توافر مصادر تمويل وأساليب حماية هذه المبانى
3- الاعتماد على المفهوم التقليدى لعمليات الصيانة والترميم الذى يركز على المبنى الأثرى كمبنى قائم دون الأخذ فى الاعتبار البيئة العمرانية المحيطة به كعامل هام وأساسى له تأثير قوى على إنجاح عملية الصيانة وإعادة التوظيف.[2]

---

(1) أ.د./ **يحيى الزينى - الحفاظ على القيم الحضارية فى البيئة العمرانية والمعمارية بالمدينة المصرية** – عالم البناء عدد (178)، مايو 1996 ص (10، 11).

(2) د./ **حسن السيد أبو محمد** – **"إعادة توظيف المبانى الأثرية والارتقاء بالبيئة المحيطة بها "** - عالم البناء عدد (210) أبريل 1999م، ص (10).

ومشكلة الحفاظ على الآثار المصرية تتعلق بالكم والكيف معاً، فآثارنا كثيرة ومتنوعة وترجع إلى عصور مختلفة وعلى الرغم من الجهود التى تبذلها هيئة الآثار إلا أنها جهود مشتتة تفتقر إلى البرامج المحددة والخطة التى ترتب أولويات علاج الآثار حسب موقعها وحالتها ولابد من تحرك سريع لجميع الأجهزة الحكومية وخاصة المعنية بالآثار فى أطار خطة متكاملة تهدف إلى الحفاظ على آثارنا.

وذلك بالإضافة إلى الاهتمام بخلق وتنمية الوعى الأثرى لدى المواطنين بصفة عامة، ولكى تعهد هذه الآثار بالرعاية والعناية لتكون مقصداً سياحياً للمواطنين والوافدين على السواء ولن يحدث هذا والآثار فى طريقها نحو التدهور رغم الجهود التى بذلت فى الترميم منذ أوائل الثمانينيات، فلم يعد المطلوب للحفاظ على هذه الآثار مجرد الترميم والتجميل بل المحافظة على كيان الأثر ذاته ومحيطه قبل أن يصبح مجرد صور وسطور فى كتب التاريخ حيث تقول الدراسات أن نسبة الآثار المصرية والقبطية والإسلامية - المتاحة للزيارة - لا تتعدى نسبة 10 ٪ من أجمالى الآثار الموجودة بالقاهرة حيث تقتصر الزيارة والسياحة على أماكن دون أَخرى وحتى هذه النسبة الضئيلة المتاحة لم تُنَشِط حركة الإقبال السياحى إلا على حوالى نصفها فقط.[1]

2/1- اهتمام المنظمات العالمية والمحلية بالآثار والمناطق التاريخية بالقاهرة فى أواخر القرن العشرين:

فى أواخر القرن العشرين (منذ بداية الثمانينيات) اعتبرت قضايا استغلال وإعادة توظيف المبانى الأثرية ذات القيمة الحضارية من أهم القضايا التى نالت اهتمام العديد من الجهات المحلية والمنظمات العالمية، فعلى سبيل المثال وافقت منظمة اليونسكو سنة 1979م على أن المناطق الأثرية بالقاهرة القديمة تعتبر ميراثاً حضارياً يهم العالم أجمع، وأعتبرتها محميات تراثية عالمية، وأوصت بالمحافظة عليها وإرسال بعثات علمية متخصصة لدراسة مشاكلها ووضع التوصيات اللازمة لإنقاذها والمحافظة عليها.[2]

وقد حرصت الدولة علي إعداد مشروعات لمواجهة شاملة لترميم آثار مصر لتبقي مصر كمركز للجذب الثقافى السياحى على المستوى القومى والعالمى وبذلك تم

---

(1) وقد أشارإلى ذلك د./ جمال مختار - **"آثارنا التى قاومت الزمن يهددها الفناء"**- مركز تسجيل الآثار بالزمالك - قسم التوثيق الأثرى.

(2) د**./ حسن السيد أبو محمد** –"إعادة توظيف المبانى الأثرية والارتقاء بالبيئة المحيطة بها"- عالم البناء عدد (210) أبريل 1999م، ص (10).

اقتحام قضية الترميم الشامل للعناصر الأثرية لمعظم الآثار المصرية وفى أطار جهد جماعي مكثف لجميع الأدارات الترميمية والفنية بالمجلس الأعلى الآثار (هيئة الآثار سابقاً) بالإشتراك مع كافة الأجهزة والمحافظات المعنية ورجال الهيئات الأثرية والهندسية والمرممين وأنجزت ترميمات على أرفع مستوى علمى بحجم أعمال قياسى للعديد من آثار مصر، فى أطار التعاون بين الوزارات (وزارة الاتصالات ووزارة الثقافة) تم إنشاء المركز القومى لتوثيق التراث الحضارى والطبيعى بهدف تسجيل كل المواقع الأثرية الأرضية والغارقة على الكمبيوتر لعمل قاعدة بيانات متكاملة لكل المناطق الأثرية والتاريخية فى مصر كلها، ويمتد هذا المشروع لمدة مائة عام (تاريخية) وبدأت المرحلة الأولى منه عام 1999 وتكلفت نصف مليون جنيه وتم فيها تسجيل 300 موقع أثرى من جملة 976 موقع أثرى والتى تم رصد مبلغ 4,000,000 مليون جنيها لها للبدء فى المرحلة الثانية منها والتى تشمل تحديد المناطق الأثرية بطريقة أكثر دقة وهى المرحلة التى يجرى فيها العمل الآن وذلك ليتم تسجيل كنوز مصر الأثرية كلها وتوثيقها للاستفادة بها علمياً بالإضافة إلى أمكان استخدامها تعليمياً.[1]

3/1- المشاكل العامة بالمناطق التاريخية بالقاهرة:

أن مشكلة الحفاظ والإحياء للآثار المصرية تتعلق بالكم والكيف، وتتعلق بالكل والجزء، فالآثار الكثيرة والمتنوعة التى ترجع إلى عصور مختلفة على الرغم من الجهود التى تبذلها هيئة الآثار المصرية فهى جهود مشتتة تفتقر إلى البرامج المحددة والخطة التى ترتب أولويات علاج وإحياء الآثار حسب موقعها وحالتها ولذلك فلابد من تحرك سريع لجميع الأجهزة بالدولة والمعنية بالآثار في إطار خطة شاملة متكاملة، فعدم التعامل مع البيئة العمرانية المحيطة بالمبنى الأثرى وإعادة تطويرها بصورة أو بطريقة تساعد على الاستغلال الأمثل للمبنى الأثرى وإعادة توظيفه يؤدى إلى فشل العديد من المحاولات السابقة للحفاظ على المبنى الأثرى وإعادة توظيفه، حيث أن هذه المحاولات تتعامل مع المبنى الأثرى كمبنى قائم بذاته من خلال عمليات الترميم فقط دون الأخذ فى الاعتبار البيئة العمرانية المحيطة به[1]، ويمكن تحديد المشكلات فى النقاط التالية:

(1/3/1) تدهور المناطق الأثرية الناتج عن التنازع بين الأجهزة الحكومية:

---

(1) **دليل الآثار الإسلامية بمدينة القاهرة** – وزارة الثقافة (المجلس الأعلى للآثار) الإصدار الأول عام 2000، وقد أشار إلى ذلك د./ جمال مختار -**"آثارنا التى قاومت الزمن يهددها الفناء"** – مركز تسجيل الآثار بالزمالك - قسم التوثيق الأثرى.

(1) د./ **حسن السيد أبو محمد - " أعادة توظيف المبانى الأثرية والارتقاء بالبيئة المحيطة بها"** – عالم البناء عدد(210) أبريل 1999م، ص (13).

تتنازع الأجهزة المشرفة علي المباني الأثرية والتى هى فى دوامة من أساليبها البيروقراطية والتى لم تصل حتى يومنا هذا إلى المستوى الواجب من التنسيق والتعاون وذلك كالهيئة العامة للآثار (المجلس الأعلى للآثار حالياً) والتى هى مسئولة عن ترميم وإحياء المبانى الأثرية ثم الحفاظ عليها وترشيد توظيفها فى الحياة اليومية لضمان صيانتها وبقائها، ورغم إنها تتبع وزارة الثقافة فتقيم الأخيرة المهرجانات والاحتفاليات فى بعض المبانى الأثرية وذلك مع عدم وجود المراكز الكافية للآثار التى تقوم برعاية وصيانة وتسجيل المباني، أما أجهزة وزارة أو هيئة الأوقاف والتى تملك الكثير من الأراضى والعقارات والمبانى القديمة ذات القيمة الأثرية والتاريخية وتؤجر أغلبها للأهالى الذين يستعملونها بصورة سيئة عند مزاولة أنشطتهم الحرفية والتجارية، ويمكن أعتبار وزارة الأوقاف مالك لمعظم الآثار الأسلامية حيث المجلس الأعلى للآثار لا يملك التصرف قانونا إلا فى 2% فقط من مجموع الآثار الأسلامية فى حين تسيطر وزارة الأوقاف على معظم باقيها ، فوزارة الأوقاف من سلتطها تحديد الملكيات الخاصة للمبانى والأراضى داخل القاهرة التاريخية وتعتبر جهاز يتدخل فى إدارة المبانى الأثرية الإسلامية وكذلك نوع الأستعمالات والأشغالات بها ، ووزارة الاوقاف أيضاً لها أهتمامات مالية وأستثمارية وتوظيفية فى التعامل مع المبانى الأثرية الموجودة فى عهدتها والتى قد تتعارض - فى معظم الأحيان – مع متطلبات الترميم والمحافظة على هذه المبانى بل أنها فى أحياناً كثيرة تكون السبب الأول فى تدهورها ومن ثم أنهيارها ، ولذا فمن أهم اسباب تدهور الآثار الأسلامية هى أنفصال ملكية المبانى الاثرية بين وزارة الأوقاف والمجلس الأعلى للآثار والأفراد المالكين لوحداتهم الأثرية. ونظراً للموارد المالية الضعيفة لوزارة الأوقاف فإنه وجد العديد من المبانى التراثية مهملة ومتدهورة لعدم مقدرتها على ترميمها.[2]

ونأتى إلى محافظة القاهرة بوصفها المسئولة عن توفير وصيانة شبكات المرافق والخدمات العامة وتنظيم أعمال الهدم وتراخيص البناء والإنشاءات المستجدة فى المنطقة[1]، بذلك يتضح إن بعض الجهات المسئولة تغفل تنسيق مشروعاتها مع هيئة الآثار (المجلس الأعلى للآثار) قبل البدء فى تنفيذها وكمثال لعرض بعض المشروعات الخاصة بترميم وتطوير الآثار والمناطق الأثرية:

---

(2) ناصر الرباط - **الترميم فى القاهرة الأسلامية: كيف ولماذا ولمن؟-** الدورة التدريبية: تطوير آليات فعالة لإدارة وتخطيط مشروعات الحفاظ وأعادة تأهيل المناطق ذات القيمة التاريخية"- معهد التدريب والدراسات الحضرية، مركز بحوث الإسكان والبناء/ مصر بالتعاون مع مركز دراسات الإسكان والتنمية الحضرية /هولندا – القاهرة – 2001م

(1) أ.د./ يحيى الزينى **- الحفاظ على القيم الحضارية فى البيئة العمرانية والمعمارية بالمدينة المصرية** – عالم البناء عدد (178)، مايو 1996 ص 10.

1- فك قبتا أبو الخير السيوفى بصحراء الدراسة لإنشاء طريق أوتوستراد مصر الجديدة / حلوان بعد هدم جزء منها.

2- فك بوابة قايتباى بالسيدة عائشة وإنشاء كوبرى السيدة عائشة العلوى وإنشاء كبارى علوية حول الآثار دون الرجوع لهيئة الآثار مثل الكوبرى العلوى بجوار سور مجرى العيون بفم الخليج.

3- أنشاء كبارى علوية للمشاة بجوار قبة الغوري والجامع الأزهر ومسجد محمد أبو الذهب دون الرجوع إلى الهيئة العامة للآثار.

هذا بالإضافة إلى قيام بعض الأحياء بمنح تراخيص إقامة عمارات ومنشآت بجوار الآثار أو داخل حرم الأثر دون الرجوع للجهات المعنية بالآثار بل والأكثر من ذلك أن قامت محافظة القاهرة بتسكين العائلات داخل الآثار الإسلامية (مثل وكالة قايتباى بالجمالية خلف الجامع الأزهر الشريف).[2]

وكان لاستعمال بعض المناطق الأثرية بطريقة سيئة ومخالفة لبيئتها الحضرية الأصلية كما حدث فى منطقة المجوعة التراثية للأمير الأمير شيخو التراثية (حالة الدراسة) بشارع الصليبية كوجود الورش الميكانيكية بجوار الأثر وداخل بعض الآثار المجاورة والموجودة بالمنطقة كسبيل الأمير عبد الله كتخدا وإهمال وظيفة الأثر الأساسية، فكان لذلك أثره السيئ الذى أدى إلى تدهور هذه الآثار والذى يظهر واضحاً بالمنطقة.

بالإضافة إلى وجود القصور فى العديد من التشريعات وتحديد الاشتراطات الخاصة والمحددات المنظمة لعمليات الحفاظ وحماية التراث الحضارى وكيفية التعامل مع هذه الأبنية والمناطق ذات القيمة التراثية ومع نطاقها المباشر، ووضع الأسس والقواعد لاستغلال تلك المبانى وتحويلها إلى مصدر جذب، وذلك مع عدم إغفال أسلوب الردع المناسب لكل من يؤثر بالسلب على التراث التاريخى فالعديد من هذه التشريعات يهتم بالأثر نفسه دون الاهتمام بالمنطقة المحيطة بالأثر وبالتالى الاهتمام برفع المستوى الأجتماعى والتجارى للمنطقة كلها الذى يؤدى لزيادة الوعى الجماهيرى وتحسين المنطقة بالخدمات مما يعود بالنفع عليها.[1] فعلى سبيل المثال صدر فى القاهرة القانون الخاص بالآثار (رقم 117 لعام 1983) وقد عالج هذا القانون القصور فى القوانين السابقة التى كانت تتعامل فقط مع المبنى الأثرى وأهتم

---

(2) وقد أشار إلى ذلك د./ جمال مختار -**"آثارنا التى قاومت الزمن يهددها الفناء"** – مركز تسجيل الآثار بالزمالك - قسم التوثيق الأثرى.

(1) م./ علاء حسين عبد الوهاب – **ماذا قبل الحفاظ على التراث المعمارى والعمرانى** – الأهرام الأقتصادى- العدد (1579) – 12 أبريل 1999م، ص (40).